الخصوصيات الثقافية

وموقعها في الحوار بين الحضارات

بقلم: الدكتور أحمد جاباالله

مدير المعهد الإسلامي الأوروبي ــ باريس

تمهيد:

* إن الحديث عن الخصوصيات الثقافية لأمّة ما، يقتضي التعرّض لقضية الحوار بين الحضارات، إذ أن الخصوصية إنما تبرز في مجال العلاقة مع الآخر المُغَاير، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال، هو: هل أنّ تمسّك الأمم، التي تسعى للحفاظ على شخصيتها الحضارية، بثقافتها المتميزة، يتعارض مع تواصلها مع الحضارات والأمم الأخرى؟

يمكننا أن نبادر إلى القول بأنه ليس هناك تناقض بين المحافظة على الخصوصية الثقافية من جانب وبين التواصل الحضاري من جانب آخر، إذا كان التواصل المطلوب إيجابيا، بحيث لا يُلغي الخصوصية المذكورة، إذ أن الحفاظ على الشخصية الحضارية هو حقّ لكل أمة تحترم نفسها وتحرص على صيانة كيانها بين الأمم.

ومن هنا فإن العلاقة والتبادل بين بني البشر على اختلاف معتقداتهم ولغاتهم وثقافاتهم وعاداتهم، يُعدّ أمرا حتميا لا يمكن تجاوزه والاستغناء عنه، وذلك لاعتبارات عدّة منها:

ــ إن الإنسان بما يتميز به من عناصر فطرية مُوحّدة تجمعه مع غيره من الناس على اختلاف بيئاتهم، إنما ينطلق في تحرّكه وإنتاجه المادي والثقافي من بعض المنطلقات العامّة التي يلتقي فيها مع أخيه الإنسان أينما كان، فهو يسعى لتأمين العيش الكريم ولحماية نفسه من الغوائل والتحديات ولإشباع غرائزه الفطرية وتطلعاته الروحية، وهو في مسيرته الطويلة المتواصلة لتحقيق ما يريد، يستثمر كل ما يملكه من رصيد عقائدي وثقافي مع حصيلة التجربة الذاتية والإنسانية المتراكمة عبر الأجيال المتعاقبة. ومن هنا فإن المكاسب التي يصل إليها الإنسان في عصر من العصور، تصبح ملكا للبشرية جمعاء تستفيد منها وتُضيف عليها وتُثريها. وهو ما يؤكده منطق التاريخ والواقع، من أن التواصل الإنساني كان ولا يزال حقيقة قائمة على

الرغم من كل حالات الصراع التي تحدث بين الناس انطلاقا من مبدأ التدافع والتنافس.

ـ إن الإسلام بواقعيته قد اعترف بسنة التدافع بين بني البشر، و قد يكون من نتائج هذا التدافع، الصراعات والحروب وسعي الإنسان للسيطرة والهيمنة على أخيه الإنسان، ولكنه في ذات الوقت اعتبر أن الهدف الذي يجب أن تُشحذ هممُ الناس لتحقيقه، هو التعارف والتعاونُ والتكامل، وكم هو عظيم ذلك النداء الربّاني القرآني لبني آدم جميعا، والوارد في قوله تعالى: { يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير } الحجرات الآية 13.

من هذا المنطلق، فإن المطلوب من المسلم هو تبنّي مبدأ التواصل مع غيره والعمل على تهيئة كل الظروف المساعدة عليه واستبعاد كل ما من شأنه أن يؤدي إلى القطيعة والصراع المدمّر بين الشعوب والأمم. بل إن الإنسان بشكل عام مدْعُوّ، في منطق الإسلام، إلى توجيه جهوده إلى البناء والتعمير، ولن ينجح في القيام بهذه الوظيفة النبيلة إلا إذا عمل على تجنب دواعي التناحر والاعتداء والظلم.

فالتصور الإسلامي يدعو إذن إلى التواصل الإيجابي ويشجّع عليه، ويعتبر بالتالي أن الحوار بين الحضارات أمرا مطلوبا من الناحية الشرعية فضلا على أنه ضرورة ومصلحة.

وإن مما يؤكد ضرورة التواصل بين الحضارات، أن البشرية في عصرنا الحاضر قد وصلت إلى مستوى متقدّم في تطوير وسائل الإعلام والاتصال بحيث أصبح تحقيق التواصل أمرا في غاية اليُسر، بل إنه قد أصبح من المتعذر على الإنسان أن ينقطع عن غيره أو أن ينعزل عنه. صحيح، أن هناك عدم تكافؤ في تملّك الوسائل الجديدة في التواصل واستعمالها في نشر الثقافة والتعريف بالحضارة، بين الشعوب المختلفة بحسب ما تمتلكه من القدرات المادية والعلمية، ولكن هذا التفاوت لا يُلغي الحقيقة القائمة من أن وسائل الاتصال الحديثة قد طوت المسافات وجعلت من العالم كما يقولون قرية صغيرة تنساب فيها المعلومات بطريقة متسارعة وتزداد تسارعا يوما بعد يوم.

* إن حديثنا عن الخصوصيات الثقافية وموقعها في الحوار بين الحضارات يقتضي منا أيضا أن نُعرّج على تعريف الحضارة والثقافة وعن العلاقة بينهما.

دون أن نتشعّب في التعريفات الاصطلاحية، فإنه يمكننا أن نعرّف الحضارة ببساطة، فنقول أنها:

"الحصيلة العامة للإنتاج الفكري والمادي الذي تحققه مجموعة بشرية عبر أجيالها المتلاحقة في ضوء ما تحمله من المبادئ والقيم المشتركة"

وأما الثقافة فإنه يمكن تعريفها باعتبارها:

"مجموعة الجوانب الفكرية والفنية في حضارة من الحضارات، والتي هي انعكاس لعقائد وقيم مُنتجي هذه الثقافة وتعبير عن شخصيتهم المتميزة"

انطلاقا من هذين التعريفين، فإنه يمكننا القول بأن الثقافة هي مُكوِّنٌ مُهمّ من مكونات الحضارة، وأن الرصيد الحضاري لأي امة انما هو متصل الى حدّ كبير بمقدار انتاجها الثقافي الأصيل الذي استطاعت أن تعبّر به عن شخصيتها وأن تُخلّد به تجاربها.

وإن العامل الديني يظل من أكثر العوامل تأثيرا في تشكيل نمط الحضارة والثقافة لأي مجموعة بشرية، ويزداد هذا التأثير أهمية في مجال الحضارة والثقافة الإسلامية، بحُكم الطبيعة الشمولية للإسلام، التي جعلته منه مُوجّها عاما لسلوك الإنسان في مختلف ميادين الحياة.

* إن عناصر الخصوصية في الثقافة أو الحضارة لأي مجموعة بشرية لا يعني أن إنتاجها وتراثها الثقافي والحضاري يصبح مقصورا عليها ولا يصلح ولو في بعض جوانبه لغيرها، وإنما تظل هناك مساحات واسعة مما يبدعه العقل الإنساني ثقافيا وحضاريا، لها سمة عامة ويمكن أن ينتفع بها عموم الناس مهما تباينت منطلقاتهم وثقافاتهم. وتزداد قوة حضارة ما في التأثير، كلما كانت مرتكزاتها مُراعية للأسس الفطرية للإنسان وكلما كانت ملتزمة بمبادئ العدل والقيم النبيلة.

والتاريخ البشري يعلّمنا أن الحضارات والثقافات الإنسانية قد تداخلت فيما بينها وأخذ بعضها عن بعض وحصل بينها من التلاقح والتأثير المتبادل ما أدّى إلى تراكم التجربة الإنسانية واستمثارها لصالح الإنسان وترقية حياته.

1 ـ التنوّع الثقافي حقيقة ثابتة:

يؤكد التصور الإسلامي على سنة التنوّع والتعدّد التي خلق الله عز وجل على أساسها جميع المخلوقات من جمادات ونباتات وحيوانات، وإننا لنقرأ في القران الكريم في معرض التنويه بقدرة الخالق عز وجل وإبداعه في الخلق، ما يؤكّد اطّراد هذه السنة الإلهية في سائر المخلوقات والتي جعلها البارئ سبحانه، مختلفة في أشكالها وألوانها ووظائفها، ولكنه الإختلاف الذي يحكمه التناسق والتكامل، مع ما في تنوّع هذه المخلوقات من جمال أخّاذ يسحر العيون ويمتع القلوب ويحرّك العقول والألباب:

{ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها، ومن الجبال جُدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ۞ ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه، كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء، إن الله عزيز غفور } فاطر الآيتان 27 و 28

وكم هو مُوحيا أن يأتي ختام الآية الثانية مُنوّها بمكانة العلماء وكأنه يشير بذلك إلى أن ما سبق ذكره من مظاهر التنوع في الخلق، إنما هو من الأمور التي تدعو إلى التأمل والتفكير والاعتبار من أولي الألباب.

وفي سورة الروم يشير القران الكريم في سياق واحد إلى ثُنائية الوحدة والتنوع التي تحكم الطبيعة البشرية، فيقول الله تعالى:

{ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ۞ ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين ۞ ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون } الروم الآيات 21 إلى 23

فالآية الأولى جاءت للتذكير بصورة من صور الإبداع الإلهي في تقرير مبدأ الزوجية الذي يشمل جميع الناس بل يشمل جميع الكائنات، وجاءت الآية التي بعدها لتنوّه باختلاف الألسنة والألوان بين بني البشر، وهي كذلك اية أخرى من ايات الله، ثم تعود الآية الموالية لتنبّه إلى أمر آخر يشترك فيه جميع بني آدم، وهو حاجتهم الفطرية إلى النوم الذي يريح أجسامهم فيجدّد نشاطهم للكسب والارتزاق. وكأن هذه المراوحة بين مظاهر الوحدة ومظاهر التنوع تذكّرنا بأن الوحدة يمكن أن تتناغم مع التنوع دون تنافي.

إن الآية أشارت إلى اختلاف الألسنة، والذي يعني اختلاف اللغات واللهجات بين الناس، وهذه حقيقة ثابتة عرفها البشر منذ القديم ولا تزال قائمة حتى في عصر التواصل والتقارب، حيث يُقدّر عدد اللغات اليوم في العالم بحوالي ستة الاف لغة، وهو لا شك من مظاهر التنوع العظيمة بين بني البشر، إذ أن الإنسان إنما يعبر عن أفكاره ومشاعره وينتج ثقافة وأدبا باللغة التي يحسنها والتي لا يعرفها الكثيرون من غيره، وهذا لا يمنع من حصول التواصل بينه وبين الاخرين، ولذلك فإن الإنسان قد اهتدى منذ القديم الى فنّ الترجمة لينقل الفكر والتراث من لغة الى أخرى، وانتشر تعلّم اللغات في العصور الأخيرة مما ساعد على توسيع دائرة الاتصال بين الناس. وما اختلاف الألسنة إلا دليل على اختلاف الثقافات وتعدّدها فالصلة بين اللغة والثقافة صلة وثيقة، وإذا اختلفت الثقافات تنوّعت كذلك الحضارات.

إن تنوع الثقافات والحضارات يعود إلى أسباب عديدة، وهو بحدّ ذاته يعكس تعامل الإنسان بطرق مختلفة مع الحياة، إذ قد يُتاح لمجموعة بشرية ما، في إطار بيئة معينة وفي ظروف تاريخية معينة، أن تنتج إنتاجا ثقافيا وحضاريا لا يتسنى لغيرها أن تنتجه، فإذا ظل ذلك الإنتاج حبيسا في دائرة مُنتجيه فإنه سيندثر في خِضمّ توالي الدورات الحضارية بين الأمم، ولكن إذا تناقلته الأمم الأخرى فإنه سيكتب له قدرا من الاستمرار بمقدار ما يحمل من إبداع ونفع.

إن الثقافات والحضارات الحية المؤثرة هي التي لا تنغلق على نفسها وإنما تنفتح لتثري تجربتها برصيد غيرها، وهذا الذي ينادي به الباحث الفرنسي فرنسوا بورغا الذي يدعو إلى حوار الحضارات، فيقول عن الثقافة الفرنسية:

(إن الثقافة الفرنسية سيُكتب لها البقاء إذا برهنت على قدرتها على الخروج من دائرة الاحادية والاستعلاء في علاقتها مع ثقافات العالم، وعلى بناء تواصل ثنائي حقيقي مع محيطها. إن الدفاع عن قيم عالمية لا ينبغي أن يُنسينا أن الغرب لا يملك حق الانفراد بهذه القيم وأن العالم الذي ننشده هو عالم متعدد، ولا يمكن أن يكون عالما لثقافة عالمية واحدة تعزّز سوقا عالمية واحدة.) [1]

إن التلاقح الثقافي والحضاري يُعدّ ظاهرة صحية إذا ما تمّت في ظروف فيها من التكافؤ والثقة بالنفس ما يجعل عملية الأخذ من الآخر لا تحصل في إطار الاستلاب وفقدان الهوية، وإنما تكون من منطلق الإثراء والبحث عن الحكمة، التي هي ضالة الإنسان الذكي أنّى وجدها اعتبر نفسه أحق الناس بها.

ومن هنا فإن منطق الاستعلاء والانهزام يلتقيان في تجريد كلّ من المستعلي والمنهزم من فرصة الإستفادة الواعية من الآخر، حيث ينغلق الأول على نفسه فلا يكتشف ما عند الآخر، ويذوب الثاني في غيره فيُلغي قدرته على الإبداع.

وإذا عُدنا إلى تاريخ الحضارة الإسلامية فإننا نجد أن المسلمين في مرحلة عطائهم الحضاري كانوا أكثر الناس انفتاحا على الغير، فمن المعلوم لدى الجميع أن الفلسفة اليونانية إنما تعرّف عليها العالم من خلال ترجمة المسلمين لها، حيث وصلت إلى الآخرين في خِضمّ الإشعاع الفكري والثقافي للمسلمين على غيرهم.

---

[1] François Burgat, L'islamisme en face , La Découverte, Paris, 1995

2 ــ مفهوم الخصوصية الثقافية:

حول بروز وتداول مصطلح "الخصوصية الثقافية"، يحدّثنا الباحث برهان غليون فيقول: (إن التناقض بين منطق الربح الجشع للشركات المتعددة الجنسيات و المنطق الثقافي للمُبدعين ظهر في سنة 1993 بمناسبة مفاوضات منظمة التجارة العالمية (GATT) في الأورغواي، وقد كان النقاش يومها بين المثقفين وبين مُتصرّفي اقتصاد السوق العالمي، وبالأخص النظام الأمريكي، حول الدفاع عن استقلالية المجال الثقافي بالنسبة للمجال الاقتصادي، وقد كتب أوكتافيو باز بأن *الخصوصية الثقافية* تعني رفض قبول القوة المهيمنة لمنطق السوق حتى لا نضحّي بالتالي، بوعينا وإنسانيتنا. وبهذه المناسبة حاولت أوروبا وعلى رأسها فرنسا، من أجل الدفاع عن موقعها في السوق، أن تفرض مبدأ *الخصوصية الثقافية*، ولكن المفاوضين الأوروبيين لم يُنجحوا إلا جزئيا ــ في تحقيق ما طالبوا به ــ ولم يحصلوا إلا على الموافقة على مبدأ: التعامل الخاص المحدود في مجال الإنتاج الثقافي السّمعي والمرئي.)[2]

إن إثارة الخصوصية الثقافية إذن كان في مجال الدفاع عن الإنتاج الثقافي الأوروبي في السوق العالمية للحدّ من الهيمنة الأمريكية التي تكتسح دول العالم بإنتاجها الثقافي الواسع وبالتالي تحاصر الثقافات الأخرى وتهمّشها بل تقضي على الثقافات التي لا تسندها القوة المادية والتكنولوجية اللازمة. إن الموقف الأوروبي في هذا المجال وإن كان منطلقا من الحفاظ على خصوصيته الثقافية، إلا أنه يحرص على التصدّي لاحتكار الإنتاج الأمريكي للسوق العالمي، فالاعتبار المادي كان واردا إذن في هذه القضية لأن الجميع يدرك أن النفوذ الاقتصادي لا ينفصل عن النفوذ الثقافي، فالثقافة هي التي تهيّؤ الأجواء وتوجّه أذواق المستهلكين بما يساعد على الاكتساح التجاري.

وإذا تجاوزنا التنافس الأمريكي الأوربي في السيطرة على مناطق النفوذ الاقتصادي وبالتالي الثقافي في العالم، فإن القضية مطروحة في إطار أوسع وتتلخص في السؤال التالي: كيف نستطيع مع وجود التفاوت المادي الكبير بين أمم العالم أن نُتيح الفرصة لكل أمة أن تحافظ وأن تعبّر عن شخصيتها الثقافية ولا تندثر خصوصيتها في زحمة الإنتاج الثقافي الهائل الذي تتحكّم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى ثم أوروبا واليابان بدرجة ثانية؟

---

[2] Globalisation, déculturation et crise d'identité Burhan Ghalioun Revista cidob d'afers internacionals décembre 1998.

إن منطق الحضارة المادية الذي يسعى للاستثمار الاقتصادي في كل المجالات ويعمل على تحقيق الربح بكل الوسائل المتاحة، أدخل التصنيع في ميدان الثقافة باعتباره من الميادين التي تحقق اليوم أرباحا طائلة مباشرة وغير مباشرة، ولذلك فإن 50 % من الطاقات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية تشتغل في مجالات لها علاقة بالإعلام والثقافة. والتصنيع الثقافي الذي ينتج الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية والكتب والمجلات والتسجيلات والدعاية والحفلات وبرامج السياحة الجماعية، يحتاج إلى إمكانيات هائلة تعود إلى أربعة عوامل ذكرها جان بيار ورنياي في كتابه عن عولمة الثقافة، وهي:

- الإمكانيات المادية الضخمة.
- تقنيات الإنتاج الكمّي الكبير.
- التسويق التجاري للإنتاج.
- التعامل مع الثقافة من المنطلق الاقتصادي الرأسمالي الذي يجعل من المُنتج الثقافي عاملا ومن المنتَج بضاعة تجارية.

إن هذه العوامل والإمكانيات لا يمكن أن تتوفر للدول الفقيرة والنامية، وبالتالي فإنها لن تستطيع خدمة ثقافتها والترويج لها بالأساليب المكافئة للثقافة المهيمنة، بل أن هذا العجز ليس فقط في التعريف بثقافتها خارج حدودها وإنما حتى في المحافظة عليها في محيطها الوطني.

هذا الاختلال في التوازن بين الثقافات المحلية الخصوصية وبين الثقافات المهيمنة عالميا يدعونا إلى التساؤل عن حدود الخصوصيات الثقافية التي يجب تكريس الجهود للحفاظ عليها، فما هي إذن مكوّنات الخصوصية الثقافية لأمة من الأمم؟

إن لكل أمة ثقافة تعبر عن معتقداتها وأفكارها وعاداتها وهي عُصارة تاريخها ورصيد تجربتها الحضارية، وبالتالي فإن حماية هذه الثقافة من عوامل الدفاع عن الكيان والذات أمام خطر الانسلاخ والإنبات. ويمكننا أن نعيد مكوّنات الخصوصية الثقافية إلى الجوانب التالية:

- العقائد الدينية وما يصدر عنها من شعائر وأخلاق وقيم، هي أهم مكوّن في الشخصية الثقافية لأي أمّة. لا شك أن العقائد الدينية تختلف وتتفاوت لدى أصحابها في منطق الصحة والبطلان من منظور كل عقيدة لغيرها، ولكن تقويم العقائد في ضوء الحقائق شيء وتجريد الأمة من حريتها في الحفاظ على ما تعتقده من ثوابت دينية شيء اخر، فالمنظور الإسلامي الذي يبشّر بالعقيدة الإسلامية باعتبارها عقيدة صحيحة ثابتة من عند الله

تعالى، لا ينفي لكلّ صاحب دين، حقه في الحفاظ على مُعتقده، واعتبر الإكراه على الدين أمرا مرفوضا.

ــ القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تمثل اساس الروابط الإنسانية بين أبناء المجتمع الواحد وتحدّد آدابا في التعامل بين الناس، تُعتبر من العوامل المهمة في الحفاظ على الاستقرار والانسجام في المجتمع الواحد وتجنبه التفتت والتمزق، وهو ما تفتقده اليوم مع الأسف المجتمعات الخاضعة للتأثير الثقافي الخارجي، حيث يشتدّ التباين بين أعداد من أبنائها، ويقوم الصراع فيها حول قضايا جوهرية تتعلق بالقيم وبالهوية والانتماء.

ــ العادات المعيشية المتعلقة بأنماط اللباس والأكل والاحتفالات وأساليب التعامل، وهذه الجوانب وإن كانت ــ ولو من ناحية جزئية ــ انعكاسا للمعتقدات والأعراف فهي كذلك من ناحية أخرى عُرضة إلى التحول والتطوّر، ولكنها في كل الأحوال تعبّر بشكل ما عن شخصية الأمة وذاتها، ولذلك فإن اكتساح أنواع من الوَجبات السريعة في مجال الغذاء مثلا، كالهامبورغر الأمريكي الذي ينتشر اليوم في معظم دول العالم، يقضي على الكثير من العادات في مجال المأكولات وأنواع الأطعمة لحساب عادات جديدة، مع أنها مُنتقدة من الجوانب الصحية والغذائية، وإن حققت لأصحابها الأرباح الطائلة.

إن الخصوصيات التي أشرنا إليها وخاصة فيما يتصل بمجال العقائد والقيم يعدّ من الأمور الحيوية في المجتمعات التي يقوم كيانها على أساس الدين وتتصبغ به حياتها في كل الميادين، وهو حال المجتمعات الإسلامية التي للإسلام فيها التأثير البالغ، على الرغم من كل ما يمكن ملاحظته من مظاهر التراجع في التطبيق والالتزام. ومن هنا فإن الاهتمام بالخصوصيات الدينية أمر في غاية الأهمية.

3 ــ ضرورة التمسّك بالخصوصيات الثقافية:

إذا كانت أوروبا تدافع على احترام خصوصيتها الثقافية أمام الهجمة الثقافية الأمريكية مع أنها تتفق معها في كثير من المنطلقات والأسس المهمة كالدين والأعراف العامة والمصالح المشتركة، فكيف يكون الوضع إذن بالنسبة للبلاد الإسلامية التي لها من عناصر التمايز والخصوصية ما يجب أن يجعلها أحرص على حماية ذاتها وشخصيتها؟

إن صراع الهوية الذي يعيشه اليوم العالم الإسلامي أمام تباين المواقف فيما يتصل بالاتجاهات المستغربة الحديثة التي تعرض نفسها باعتبارها الضمان الأوحد لتحقيق النهضة والتطور، ولو على حساب الانتماء العقائدي

والحضاري للأمة، يشغل العديد من طاقاتها في جدل فكري وفي حوار لا يكاد ينظر إلى الأمر النظر الموضوعي الهادئ. ويستقطب هذا الصراع تيارين: أحدهما يتبنى النمط الفكري والثقافي والحضاري الغربي بقيمه العلمانية ومنطلقاته الفكرية، والثاني تيار يدعو إلى المحافظة على تراث الأمة وثقافتها المتميّزة.

إن الجدل حول الهوية بين التيارين المذكورين يتم في إطار مشكلات سياسية واقتصادية حادّة تشمل العديد من البلاد الإسلامية بشكل أو بآخر، وبالتالي فإنه لا يتوفر للحوار حول هذه القضية الجو الفكري الهادئ الذي يُمكّن من الوصول إلى موقف موضوعي بعيدا عن ردود الأفعال القائمة على الرفض للآخر. ويزيد الأمر تعقيدا ما نراه من تحيّز الغرب إلى جانب التيارات التغريبية التي يساندها ويراهن عليها في "تطوير المجتمعات الإسلامية"، التي تعتبر في نظره مجتمعات متخلفة لا تملك إلا أن تتبع نمطه الحضاري إذا أرادت لنفسها النهوض والتقدم.

وأمام هذا الجدل الذي لا يكاد يهدأ أوارُه، تعيش الأمة في حالة من التوقف يُعيقها عن الانطلاق، إذ أن من شروط الحركة والإبداع أن تعرف الأمة الوجهة التي تريد أن تتجه إليها.

ومما يزيد الطين بلّة في هذا الصراع على الهوية، أن الجمود الثقافي الذي تعيشه الدول الضعيفة، أو ما يعبّر عنه بالدول النامية، يجعل الإقبال على الثقافة المستوردة لا يتم من خلال الجوانب الإيجابية والمكتسبات الحضارية النافعة، وإنما يتم على حدّ تعبير برهان غليون ــ في البحث التي سبقت الإشارة إليه ــ، من خلال فضلات هذه الثقافة المستوردة، من مثل أفلام وأدب العنف والجنس، والتي يسهل الحصول عليها وربما تمنح بالمجّان.

إن الدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي تحتاج بدون شك إلى أن تستفيد من مكاسب الحضارة الغربية الحديثة، ولكن لن تكون تلك الإستفادة خادمة لتطورها إلا إذا راعت خصوصياتها الثقافية وشخصيتها الحضارية، وهذا أمر ينبغي أن تحسمه النُّخب الفكرية والسياسية في هذه الدول وينبغي أن يسلّم به كذلك الغرب باعتباره صاحب التأثير الحضاري اليوم. وربما ليس من اليسير على الغرب أن يقبل بذلك للأمم الناهضة، لأن ذلك يعني الحدّ من أسباب هيمنته وقوته. ومن هنا تظل هذه الإشكالية مطروحة وتحتاج إلى البحث عن موازنة دقيقة للجمع بين مقتضيات الأصالة والاستفادة من مكتسبات الحضارة الحديثة. إن عدم الوصول إلى حلّ عادل لهذه الإشكالية سيؤدي حتما إلى مزيد من الصراع بين التيارين: تيار التغريب وتيار

المحافظة، وسيؤدي ذلك الصراع إلى العنف الفكري والمادي في محاولة كل فريق لفرض الخيار الأصلح في نظره.

إن تدمير الثقافات المحلية التي لا تملك أسباب القوة للمحافظة على وجود فاعل في عالم الثقافات، يؤدّي إلى سلبيات خطيرة، صوّرها المؤلف جان بيار ورنياي في كتابه: عولمة الثقافة، بقوله:

(إن انهيار الثقافات الخصوصية بتأثير عوامل التغيّر كان له ثمنا باهضا، وثمنه يُقدّر بالمعاناة الجسمية والنفسية لمئات الملايين من البشر الذين أسيء بناؤهم ودمجهم اجتماعيا وأصبحوا ممزقين بين عدّة عوالم ومدفوعين إلى العنف الذي يعبر عن مُعاناتهم. هذا الثمن لا يمكن قياسه، فهو لا يظهر في الإحصاءات، مع أنه بديهي وواضح في كل دول العالم بما في ذلك الدول الأغنى. إن أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار يُعدّ شيئا ضروريا من أجل تقييم نتائج عولمة الثقافة.)

من هنا يتبين أن الحفاظ على الخصوصية الثقافية الحضارية شرط ضروري لإيجاد التوازن والاستقرار على مستوى الأفراد والمجتمعات، وهو بذلك منطلق للنهضة والرقيّ.

4 ــ الموازنة بين المحافظة والانفتاح:

لا شكّ أن موقف التوسّط والاعتدال من أصعب المواقف لأنه يحتاج من صاحبه إلى تفكير وتمحيص وتدقيق، بينما الوقوع في باب الإفراط أو التفريط هو الأيسر على من لا يكلّف نفسه عناء البحث عن الصواب والحكمة.

إن التفوّق المادي والتقني للحضارة الغربية الحديثة مقابل الضعف والتخلف الذي تعاني منه الشعوب والأمم الضعيفة، جعل الكثير من الغربيين يعتقدون بأن مستقبل البشرية وتقدّمها هو في احتذاء النموذج الغربي، كما جعل الكثيرين من الطامعين في اللّحاق بركب الحضارة يعتقدون أن سبيلهم الوحيد إليها، هو نقل التجربة الغربية بحلوها ومُرّها. وأمام هذا التيار الذي يدعو إلى اقتفاء أثر الغرب ولو على حساب الهوية، برز تيار معارض يدعو إلى غلق الأبواب وسدّ نوافذ التأثير أمام الحضارة الوافدة الغازية.

والمتأمّل الحكيم في واقع الدول الإسلامية اليوم، باعتبارها معنيّة بالجدل المذكور حول الموقف في التعامل مع الحضارة الغربية، يجد أن المسألة محتاجة إلى نظر هادئ بعيدا عن الانبهار المستسلم أو ردّ الفعل الرافض.

إن الاعتقاد بأن البشرية لا تملك إلا أن تسير في كل أمورها إلا وفق النموذج الغربي وأن قيادة قطار التقدم ينبغي أن يتولاها من يملك زمام العلم والابتكار، ولا يسع المتخلف، إذا أراد أن يخرج من تخلفه، إلا أن يركب هذا القطار شاء أم أبى. إن هذا الإعتقاد يحمل في ذاته تجاهلا لخاصية الإبداع التعدّدي عند الإنسان، وهو بذلك يكرّس أحادية الحضارة، الأمر الذي يرفضه مؤرخو الحضارات، كما نقل الأستاذ أحمد العسال في بحث له بعنوان: حوار الحضارات ــ مدخل إلى رؤية إسلامية، حيث يقول:

(يمكن أن نقرّر أن الحضارات البشرية التي زخر بها تاريخ الإنسان كالحضارة المصرية والبابلية واليونانية والعربية والمكسيكية والصينية، والتي تركت آثارها في الفكر والفنون والآداب والمتاحف والآثار وغير ذلك، ليست واحدة في ذاتها، وذلك لتميّز كل منها في اتجاهاتها وإنجازاتها واختلافها في الزمان والمكان، ولهذا رجّح مؤرخو الحضارات وعلى رأسهم أوزالد شبينجلر، أن كلاً منها مستقل عن الآخر، فيقول بأن الرأي القائل بحضارة إنسانية واحدة تسير في خط ينقسم إلى عهود قديمة ومتوسطة وحديثة، رأي صادر عن العقلية الأوروبية الغربية المحدودة ضمن أفقها المحدود، والمعجبة بإنجازاتها والتي تحصر الحضارة في ذاتها وتنصرف عن الحضارات الأخرى، وتنظر إلى تطورها وكأنه تطور الإنسانية بكاملها وإلى عهودها الحديثة وكأنها أواخر مرحلة التقدم أو خاتمتها.

فهو لا يقرّ بمركز خاص للحضارة الأوروبية الغربية أو لأية حضارة أخرى، فكل حضارة مستقلة عن سواها، ولكل منها حياتها الخاصة وفلكها الذي تدور فيه، ومميزاتها الذاتية المستمدة من جوهر كيانها، وتبعه في تقرير ذلك الرأي العديد من مؤرّخي الحضارات المشهورين وعلى رأسهم ×أرنولد توينبي.×

ثم يقول شبينجلر: ومن هنا كانت خصائص كل حضارة وانفصالها وتفرّدها عن سواها، فليس ثمة نظام سياسي واحد، ولا اقتصاد واحد أو اجتماع واحد، ولا عقائد وسنن أو أخلاق إنسانية واحدة، ولا فنون أو اداب واحدة، حتى العلوم تكون تابعة للحضارات ومختلفة باختلافاتها، فلا يمكن أن نقول: بنظام عددي واحد، أو علم رياضي واحد، وإنما نجد نظاما عدديا، وعلما رياضيا مطابقا لكل من الحضارات ومُنبثقا ككل نتاج من نتاجاتها عن رمزها الأول الأصيل، كل شيء نسبي والحقيقة كذلك نسبية.)[3]

[3] من كتاب: حوار مع العرب، من اصدار المركز الثقافي الإسلامي بدبلن ــ إيرلندا، سنة 2000

وبقطع النظر عن الخلاف الوارد في توسيع أو تضييق دائرة النسبية بين أنماط الإنتاج الحضاري المتنوع، فإن الإيمان بالتعدّد الثقافي أمر لا يمكن انكاره، بل إن المصلحة التي يدركها كل ذي منطق سليم، هي في التمكين لكل أصحاب حضارة من أسباب الحفاظ على حضارتهم، باعتبارها من التراث البشري الذي يجب أن يُصان.

وإذا كانت بعض الهيئات والمنظمات العالمية تسعى للمحافظة على بعض الحيوانات النادرة وحمايتها من الانقراض وتجد في ذلك مصلحة طبيعية، فإنّه من باب أولى أن ندافع على حماية التراث الحضاري الإنساني، ليس في جانبه التاريخي فقط وإنما في جانبه الحي المُعاش كذلك.

ولكنّ تسليمنا بالتعدد الحضاري وبضرورة الحفاظ على الخصوصية الثقافية، لا يبرّر موقف الانغلاق على النفس بدعوى حماية الذات، لأن منطلقنا في رفض الأحادية الثقافية يقتضي أن نؤمن بأن الحكمة مبثوثة في مختلف وجوه الإنتاج الحضاري الإنساني، وأن الإنسان ما تمكّن من تطوير حياته والتقدم في مجال الابتكار والعلم إلا من خلال التراكم المعرفي الذي حققه عبر تعاقب الأجيال وتفاعل الحضارات. وهذا ما عبّر عنه الأستاذ أحمد العسال في بحثه المذكور انفا بقوله:

(الحضارة في حركتها وتدفقها تشبه كثيرا تيار الماء المتدفق في مجرى نهر مندفع يحمل روافد من هنا وهناك.)

وكما أن التبعية الحضارية أمر مذموم لأنها تُلغي الشخصية المتميزة، فإن الانغلاق ورفض الاخر كذلك أمر مذموم لأنه يفوّت المصالح ويؤدّي بمن يضعف لديهم الاطمئنان إلى انتمائهم الحضاري الأصلي، إلى ردّة فعل ثائرة على الهوية وإلى الارتماء في أحضان الثقافة الغالبة التي تمثل في نظرهم النموذج المبتغى. إنه من الخطر أن نضع الإنسان بين خيارين لا ثالث لهما: إما أن يتمسّك بشخصيته المتميزة وينقطع عن الاخرين وإما أن يتنكّر لذاته ويكون فريسة للاستلاب الحضاري، والصواب إنما هو في إقامة التوازن العادل بين مقتضيات الانتماء للهوية وبين الانفتاح الواعي.

5 ــ التحدّيات التي تُواجه الحفاظ على الخصوصيات الثقافية:

إن قضية الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية لأمم العالم يُعدّ اليوم معركة صعبة وخاصة للشعوب الضعيفة البعيدة عن مواقع التأثير والمعرّضة بالتالي للتأثر بالثقافة المهيمنة، ومع أن مبدأ احترام الخصوصيات ينادي به الكثيرون إلا أنه من حيث الواقع والممارسة لا يُراعى ولا يُحترم، وإنما الذي يسود عمليا في عالم اليوم هو غلبة الثقافة الأمريكية التي تتنازع الريادة مع

الثقافة الأوروبية في مجال السيطرة على البضاعة الثقافية الموجّهة للاستهلاك في الأسواق العالمية.

إن الحرص على حماية التراث الحضاري الانساني وتشجيع الإبداع الثقافي المتميز وضمان التنوع المثري للتجربة الإنسانية، يقتضي الوقوف على الأسباب التي تُعيق انتعاش الثقافات المختلفة وتوفير عوامل بقائها ونموّها، ولعلّ من أهم الأسباب التي يمكن بحثها في هذا المجال:

أ ـ تحدّي العولمة:

إن قضية العولمة التي تشغل الباحثين والمفكرين، تعني بالأساس الجانب الاقتصادي الذي جعل اقتصاديات العالم وأسواقه تنفتح على بعضها وتتبادل التأثير فيما بينها، إلى حدّ أن الدول وخصوصا الضعيفة منها، أصبحت لا تملك قرارها المستقل في كل ما تريد وإنما هي مضطرة في واقع الأمر إلى مراعاة السياسات الاقتصادية العالمية والاستجابة لمتطلباتها وضغوطاتها. ولكن العولمة لا تقتصر على المجال الاقتصادي فقط، وإنما تتعداه إلى بقية المجالات ومنها المجال الثقافي، وذلك لسببين اساسيين:

أولا: إن النفوذ الاقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا بالنفوذ الثقافي والإعلامي، وهذا أمر لا يخفى على أحد، ولذلك فإن القوى الاقتصادية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تبذل من الجهود وتكرّس من الإمكانيات المادية والبشرية ما يضمن لها حضورا فاعلا ومؤثرا في ميداني الثقافة والإعلام. لا شك أن هذا التأثير ينطلق من دراسات دقيقة تراعي متطلبات الناس بل تعمل على التأثير في ميولاتهم وأذواقهم، وبالتالي تصل إلى امتلاك النفوذ ليس بطريقة قسريّة مفضوحة، وانما من خلال نوع من المصداقية المكتسبة من جماهير الناس. إن الإقبال مثلا على الإنتاج السينمائي الأمريكي الذي يمتلك الصدارة في كل دول العالم بما في ذلك أوروبا، لا يعود إلى هيمنة مفروضة على الدول بشكل مباشر، وإنما يعود إلى تفوّق الصناعة السينمائية الأمريكية التي تمكنت بما رصدته من الإمكانيات المادية والبشرية من كسب السّبق في هذا الميدان. ولا شك أيضا أن أهمية السوق الامريكي الداخلي له أيضا من الأثر المساعد على تحقيق هذا التفوّق.

ثانيا: إن الإنتاج الثقافي في عالم اليوم دخل في دائرة المنتجات الصناعية، وهذا التحول حصل منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وبذلك أصبحت الثقافة التي لا تعتمد منطق السوق ليست فقط بعيدة عن التأثير وإنما مهدّدة حتى في وجودها وبقائها. ومنطق السوق يقتضي توفر

القدرة على الاستثمار، وهو ما لا تملكه الدول الضعيفة، وبالتالي يحكم عليها بالتهميش الثقافي والحضاري ويجعل منها مجرّد سوق لاستهلاك الثقافة المستوردة.

يقول الباحث الفرنسي جان بيار ورنياي، في كتابه عن: عولمة الثقافة:

(إن عولمة الثقافة مرتبطة بالتطور الصناعي، وطموح كل صناعة ثقافية هو كسب مساحات في السوق العالمي في كل مكان، في حين أن الثقافات التي لا تمتلك القدرة التصنيعية، تظلّ ثقافات محلية لا تملك لا الطموح ولا القدرة على الانتشار.)

إن منطق الإنتاج الصناعي الذي يحكم الثقافة في عصرنا الحاضر، يعود في الغرب إلى التحوّل الذي حصل ابتداء منذ القرن السابع عشر، على حدّ تعبير ورنياي في كتابه الآنف الذكر: (عندما حسمت المجتمعات الغربية المعادلة المطروحة حول الأولوية بين إنتاج السلع المادية أو إنتاج العناصر البشرية المهيأة للاندماج الإيجابي في المجتمع، فكانت الغلبة لأولوية انتاج السلع المادية على الإنتاج الإنساني، وهذا الإختيار ككلّ الاختيارات الحضارية، تمّ دون إدراك واعي ودون تقدير لآثاره.)

والإشكالية الكبيرة التي تطرحها هيمنة المنطق التجاري على الثقافة، هو أن التصنيع الثقافي لا تحرّكه إلا الأهداف المادية وكل ما يحقق الرّواج بعيدا عن القيم والمبادئ، ولذلك فإن الكثير من العقلاء في الغرب يُدركون الآثار المدمّرة لبرامج العنف والجنس التي تمور بها المُنتجات الثقافية الغربية، ولكنهم يسلّمون بعجزهم الكامل على مقاومة هذا التيار الجارف لأنهم لا قِبَلَ لهم بالتصدي للشركات العملاقة واللوبيات المستفيدة التي تقف وراء هذه الصناعة.

إن انتشار ظاهرة العنف في المجتمع الأمريكي وحصول جرائم مفزعة من قبل أطفال ومحدثين هو أحد آثار السينما والمسلسلات التلفزيونية التي تزخر بقصص العنف، وتتعالى صرخات المصلحين والمربين للحدّ من هذا الاتجاه الخطير الذي يهدد المجتمع واستقراره، ولكن ليس هناك من أصحاب القرار من مجيب. وبحُكم العولمة الاقتصادية والثقافية، فإن آثار هذه المنتجات تتّسع دائرتها لتشمل مجتمعات العالم بأسره.

يرصد الباحثان الفرنسيان "شارل دباش" و"جون ماري بونتيي" في كتاب لهما بعنوان: "المجتمع الفرنسي" تأثير نمط الحياة الأمريكية (Américain way of life) وما يحققه بالإضافة إلى الكسب الاقتصادي، من تأثير ثقافي، فيقولان:

(إن "الجينز" بقطع النظر عن خصائصه الذاتية كبنطلون، فهو رمز لعالم ثقافي، هو عالم الشباب، ولطريقة معينة بالعيش بحريّة، ولذلك فإن الدعاية له تركّز على هذه المعاني عندما تجمع بين معنى المغامرة ومعنى الاستهواء الجنسي، هذه الدعاية التي لا تعرف أيّ أخلاق وتعرف قانونا واحدا هو تحقيق الربح، استطاعت بدهاء أن تستعمل تطلعات الأجيال الناشئة التي تحمل ذوقا غامضا وكبيرا للتحرّر في كل الميادين، والاتجاه الواضح منذ بضع سنوات لعدم الاكتراث بمسألة التفريق بين الجنسين... إن الخطر الأكبر ليس اقتصاديا ولكنه خطر ثقافي، كما سجّله كثير من الكتّاب، ومنهم "جاك تيبو" الذي استنكر في كتاب له كتبه بعمق وتدليل علمي ، استعمار فرنسا ــ عنوان الكتاب: فرنسا المستعمَرة ــ وهو يقول: إن من أوجه نجاح "الإمبراطورية الأمريكية" هي أنها استطاعت أن توجد في أنحاء العالم الإنسان المرتبط بالمنتجات الثقافية الأمريكية.)[4]

فما هو السبيل إذن للحدّ من تأثير الثقافة التي يمكن أن تشجع على العنف وتدعو إلى الإباحية الجنسية؟ هل الحلّ في إقامة الحواجز أمام المنتجات الثقافية المروّجة لهذه الآفات، وهل إقامة هذه الحواجز أمر ممكن أمام تعدّد الوسائط والوسائل الإعلامية الحديثة التي تكتسح حياة الناس وتدخل عليهم من كل باب؟

هل الحل في تبنيّ الدول التي تريد أن تحمي ثقافتها الخصوصية لسياسات عامة تحدّ بها من الاستهلاك الثقافي الأجنبي، كما تحاول أن تفعل فرنسا، في مجال الإنتاج الثقافي التلفزيوني، حيث تُلزم قنوات التلفزيون في بلادها ببثّ 40 % على الأقل من برامجها من الإنتاج الفرنكفوني؟

أم أن الحل الأمثل هو في إصلاح المنتجات الثقافية من أساسها حتى لا تكون عامل هدم للقيم والأخلاق؟ ولكن من يملك القدرة على الإصلاح خاصّة إذا كانت القضية متعلقة بالمصالح المادية للقائمين على هذا الإنتاج؟ إن المصلحين وأصحاب الرأي على اختلاف توجهاتهم، والمدركين لضرورة حماية المجتمعات البشرية من التدهور القيمي والأخلاقي، مدعوّون لممارسة الضغط اللازم على الحكومات وللتحرك لدى الهيئات الثقافية العالمية كاليونسكو وغيرها من أجل وضع قواعد عامة تحكم الإنتاج الثقافي وتحميه من خطورة المنطق التجاري الصّرف. وليس من العسير الوصول إلى تحديد هذه القواعد، فإن الكثير من القيم والمبادئ الأخلاقية العامة هي محل اتفاق

---

[4] La société française Charles Debbasch et Jean-Marie Pontier Ed. Armand Colin. Paris. 2001

بين معظم القائمين على التربية و أتباع الديانات المختلفة. ولعله من المفيد أن تلتقي الجمعيات و المنظمات الموجودة في الكثير من الدول الغربية و التي تناهض الثقافة التجارية لتنسّق جهودها وتوسّع من تأثيرها، خصوصا مع وجود وعي اليوم في صفوف أعداد متنامية من الناس بضرورة تقييد العولمة الاقتصادية بضوابط معينة حماية للتوازن بين الدول وبين الفئات الاجتماعية ورعاية للبيئة و الصحة العامة. وما المظاهرات التي تجري في عدد من عواصم العالم حيث تُعقد الملتقيات الاقتصادية العالمية من قبل الهيئات المناهضة لسلبيات العولمة، إلا دليلا على بوادر نهضة في وعي الشعوب للوقوف أمام منطق الجشع الاقتصادي.

إن الوقوف عند ظاهرة العولمة و التصنيع الثقافي أمر يحتاج إلى اهتمام، لأن الاستمرار في تكريس الهيمنة الثقافية للأمم الغالبة من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على الثقافات المتميزة، وهذا لا يمثل فقط خسارة إنسانية عامة في إلغاء التنوع المثري في مجال التراث الإنساني وإنما سيؤدي إلى ردود فعل تدعو إلى التصادم، وهو ما يحذّر منه الباحث ورنياي بقوله:

(إن التصنيع الثقافي يتدخّل في الثقافات الموروثة فيغيرها وربما يقضي عليها، وهذا من شأنه أن يهيّأ الفرص أمام الصراعات.)

وذلك لأن الهيمنة الثقافية سوف تثير نزعة المحافظة عند الاخر وكلما كانت الهيمنة مستحكمة وقوية، كلما كانت ردود الأفعال متشنّجة، يقول برهان غليون متحدثا عن حرب الثقافات، الذي في طريقه لتعويض الحرب الباردة التي كانت قائمة بين الشرق و الغرب:

(إن حرب الثقافات حرب بدون مخرج، اللهم إلا تجريد الاخر من شخصيته، بمعنى إلغاؤه باعتباره هوية ثقافية، وبالنتيجة إزاحته ككيان سياسي يعبّر عن تلك الهوية. وبهذا تقود حرب الثقافات إلى "التطهير العرقي"، أو بالأحرى تأتي لتبريره واعطائه معنى ومغزى.)[5]

إن المطلوب اليوم هو تدعيم القيم الإنسانية حتى تأخذ العولمة وجهة إنسانية بناءة لصالح الإنسان ولصالح مبادئ العدل والاستقرار، والتصور الإسلامي لا يعارض اتجاه العولمة في ذاته، بل على العكس فإن الإسلام بقيمه الإنسانية وبصبغته العالمية لا يمكن إلا أن يؤيد التواصل بين بني البشر، ولكن على أن يكون تواصلا ايجابيا وصالحا.

---

[5] بحث لبرهان غليون بعنوان: العولمة، الاستلاب الثقافي وأزمة الهوية (سبقت الإشارة لهذا المرجع باللغة الفرنسية)

ولعله من المهمّ أن نشير أيضا في مجال الحديث عن العولمة إلى التأثير الإعلامي الذي لا يقل أهمية عن التأثير الثقافي، لأن الإعلام بوسائله المختلفة هو الذي يحمل الأفكار والمعلومات، وهو بالتالي يصُوغ التوجّهات ويصنع العقليات ويوجه الرأي العام، حتى غدت سلطته هي المهيمنة على بقية السلطات في المجتمعات الحديثة.

يقول المحلل السياسي الفرنسي " ألان ديهاميل " متحدّثا عن سلطة التوجيه القوية للتلفزيون في المجتمعات الحديثة: (إن الفرنسيين يشاهدون التلفزيون بمعدل 21 ساعة أسبوعيا، ومنذ فترة هيمنة الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى، أعتقد أنه ليس هناك أي مؤسسة كان باستطاعتها ــ كما يفعل التلفزيون اليوم ــ أن تجُمّع عددا هائلا من الناس بطريقة منتظمة ولوقت طويل، ولكن لنقُلْ أيضا بطريقة استهلاكية سلبية، مثل التلفزيون.)[6]

ولا ننسى أن الإعلام أيضا هو المُروّج الأول للمنتجات الثقافية. إن الإعلام، وإن كان دوره الأول في الأصل هو نقل المعلومات بشكل أقرب ما يكون إلى الموضوعية والحيادية، إلا أنه عمليا لا يمكن، كما يقول ورنياي، إلا أن يعكس المضامين الثقافية التي تُشكّل خلفية وكالات الأنباء التي يسيطر عليها الغرب أيضا، وبالتالي فإن المستهلكين للمادة الإعلامية التي تقدمها هذه المؤسسات الإعلامية ولو نُقلت إلى اللغات المختلفة، لا يمكن إلا أن يقعوا تحت التأثير الثقافي لها وإن لم يشعروا بذلك.

وليكن معلوما أيضا أن التحدي اليوم ليس في تملك الوسائل الإعلامية والثقافية التي يمكن حيازتها لمن توفرت له الإمكانيات المالية، ولكن التحدي هو في الرسالة والمضامين التي تحملها هذه الوسائل والقدرة على إيجاد الإنتاج المنافس الذي يفرض نفسه، وبالتالي لا يمكن القول أنه طالما أن الوسائط الإعلامية والثقافية في المُتناول فإن القدرة على التعبير الثقافي المتميز مكفولة لكل من امتلك هذه الوسائل.

ب ــ النظرة الأحادية للثقافة:

إن من العوامل المعارضة لاحترام الخصوصية الثقافية، هو انطلاق أصحاب الثقافة المهيمنة من نظرة أحادية لا ترى أحقيّة في الانتشار والرواج لغير ثقافتها، وهذه النظرة وإن كان أصحابها لا يُصرّحون بها بشكل واضح، ولكنها في حقيقة الأمر تمثل الممارسة الفعلية المتّبعة في هذا الميدان.

---

[6] مقال بعنوان: الديمقراطية أمام خطر الإعلام، ألان ديهاميل، من كتاب: البروتستانت في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

ولعلّ هذه النظرة الأحادية تقوم على الفلسفة التي يؤمن بها "صمويل هانديكتون" في نظريته المعروفة في صراع الحضارات، والتي تقول بأن كل حضارة وبالتالي كل ثقافة إنما تريد البقاء ثم التأثير ثم الهيمنة. فكأن الثقافة التي تطمح للبقاء لا بدّ لها أن ترتقي إلى مستوى التأثير ومنه إلى مرحلة الهيمنة، وإلا فإن تراجعها عن الهيمنة سيؤدي إلى انتهاء تأثيرها، وإذا انتفى تأثيرها أصبحت مهدّدة في أصل وجودها. والإيمان بالهيمنة الثقافية معناه اعتماد النظرة الأحادية للثقافة الغالبة.

إنّه من الطبيعي لكل صاحب حضارة وثقافة متميزة أن يكون متمسكا بها وحريصا على بقائها بل عاملا على أن يكون لها التأثير والصدارة، ولكن السؤال: هل أن هذا التمسك وهذا الحرص ينبغي أن تصحبه نزعة الهيمنة التي تريد إلغاء الآخر؟

إن الثقافة الإسلامية في عصور ازدهارها كان لها من الإشعاع والتأثير ما تجاوز دائرة المؤمنين بقيمها، ولكن ذلك لم يؤدي إلى إلغاء شخصية الآخر، بل إن الإسلام حتى مع المؤمنين بعقيدته، أبقى لهم على تميزهم في لغاتهم وعاداتهم وأعرافهم المختلفة، وبالتالي نشأت حضارات إسلامية متّحدة في أسسها ولكنها متنوعة في أنماطها وأدائها.

ومسألة الأحادية الثقافية تقودنا إلى حوار اخر متصل بهذه المسألة، وهو عن مدى وجود مبادئ ومثُل عليا يمكن أن يكون لها بُعد إنساني عام؟

لا شك أن هناك قدرا من الإلتقاء بين الأديان والعقائد وبين الفلسفات الإنسانية على اختلاف منطلقاتها وبيئاتها، في مجال المبادئ والقيم، وهذا الإلتقاء في نتاج الفكر البشري هو الذي يمثّل في النظرة الإسلامية، التقاطع القائم بين بني البشر فيما هو عائد إلى أصل الفطرة البشرية التي خلق الله تعالى عليها الإنسان. ولكن التسليم بوجود القواسم المشتركة يجب أن يكون ثمرة حوار مفتوح متكافئ بين الحضارات وبين الثقافات، وبذلك يتوصّل الجميع إلى ما يعتبرونه أسسا عامة، أما أن يقرّر البعض أن هذه المبادئ هي الصالح العام الذي يجب أن يسود في كل البيئات ولدى جميع الأمم، فهذا فيه من التجنّي ما فيه. وهذا الذي جعل الباحثان "قي لاجولي" و "جيل مانسورون" يتساءلان عن مدى التسليم باعتبار فلسفة عصور التنوير والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 أسسا عامة صالحة في نظر الجميع لكل الإنسانية مع أنهما نشئا في محيط غربي بحت.[7]

---

[7] من كتاب بعنوان: التحرك من أجل حقوق الإنسان، نصوص جمعها فريديريكو مايور، اليونسكو، باريس، 1998.

ثم يتساءل الباحثان عن تركيز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حقوق الأفراد، وهل ذلك يعبّر عن إرادة للحصول على فرض اعتراف إنساني بهذا الميثاق؟ أليس من اللازم إكمال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بميثاق عن حقوق المجموعات والأقليات؟

إن مثل هذه التساؤلات تؤكد أنّ النظرة الأحادية فيه غمط لإرادة الأمم والشعوب في التعبير عن نفسها وعن قيمها، وكذلك إبداء رأيها دون أن تُتّهم بالتخلف والتحجّر. ومن المؤسف أن نرى اليوم حتى في المجتمعات الغربية التي تفتخر بحرية التعبير المكفولة للجميع، أن صاحب الرأي المخالف لما يُكرّس على أنه رأي الأغلبية ولو كانت صامتة، تمُارس عليه الضغوط ويُهَزّؤ برأيه إلى حدّ أنّ الكثيرين ممن يحملون آراء يعارضون بها ما هو سائد أو ما هو في حكم السائد، أصبحوا يتهيّبون من التعبير على آرائهم خشية أن يُشنّع بهم. إنّ الأمر إذا وصل إلى هذا الحدّ فإنه يغدو أقرب إلى الإرهاب الفكري، الذي لا يليق بمجتمعات حديثة تعيش في عصر عولمة الثقافة والمعلومات. ولنأخذ على ذلك مثالا يتصل بالحديث عن دور المرأة في بيتها مقابل دورها كعاملة خارج البيت، فقد أصبح الكلام في هذا الموضوع أقرب إلى الممنوعات باعتباره سوف يؤدّي في نظر المدافعين عن حقوق المرأة إلى مراجعة المكاسب التي حصلت عليها في المجتمع الحديث. وهذا الذي جعل المؤلفة الفرنسية " ماري باسكال دالبلانك نوبيكور " تكتب كتابا حول هذا الموضوع معنونة له بالعنوان التالي: " الجرأة على أن تكوني أمّا في البيت "، وقد بدأت في مقدمة كتابها وفي السطور الأولى منه بالتسليم بأنها وأمثالها من اللّواتي يؤمنّ بدور للمرأة في بيتها هنّ من المتخلفات ومن الخائنات لقضية المرأة، ولكنها مع ذلك تريد طرح هذا الموضوع للتفكير[8]. إن الحديث بهذا النَفَس الحَذِر يُبين إلى أيّ حدّ يشعر المخالفون بالضغط النفسي والاجتماعي إذا أرادوا التعبير عمّا هو مُخالف للسائد من المواقف والآراء.

ومن هنا فإنه يمكننا القول بأن النظرة الأحادية للثقافة هي تعبير عن سلوك غير متسامح يريد صاحبه أن يُلزم الآخرين بما يراه الأصوب والأصلح ويُنكر عليهم حقّ المخالفة، باسم الدفاع عن المبادئ المُسلّم بها من الجميع في نظره. وهذا السلوك الفردي أو الجماعي يحتاج إلى علاج من الأصل بتعميق مبدأ التعدّد والتنوع بين الناس في أفكارهم ومواقفهم، وأنه

[8] " الجرأة على أن تكوني أمّا في البيت " لماري باسكال دالبلنك نوبيكور الناشر: ألبان ميشال، باريس، 2001

طالما أن الضوابط الأخلاقية العامة مرعيّة، فلا يجوز أن نمنع إنسانا من التعبير على ما يعتقد. وقد جاء التأكيد في الإسلام متكرّرا في ضمان حرية الإعتقاد والتعبير وأنه لا { إكراه في الدين } البقرة آية 256، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام أمر أن يبلغ الحق من ربه للناس ولكن لا ينبغي له أن يكرههم على ما هو مُتيقن من أنه الصواب، قال الله تعالى: { وقل الحقّ من ربكم، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر } الكهف، آية 29. وما برح القرآن الكريم يذكّر النبي عليه السلام بوظيفته الدعوية القائمة على الحرية للمدعوّ واحترام اختياره، فيقول له: { فذكّر إنما أنت مذكّر * لست عليهم بمصيطر } الأعلى الايتان 21 و 22.

ج ــ الصراع على الهوية الثقافية والحضارية:

إن من الإشكاليات التي تعيشها العديد من الأمم اليوم ما يتّصل باللجدل الدائر حول الهوية المميزة لأمّةٍ مَا، وعن عناصر هذه الهوية، وعن مدى الانفتاح على الآخر وثقافته المختلفة وحضارته المتميزة، وعما يجب أخذه واستفادته من الاخر وما يجب الحفاظ عليه من الشخصية الذاتية، إلى غير ذلك من القضايا المتعلقة بقضية الهوية.

وأمام هذا الجدل، فإن المواقف تتباين وهي في العموم تتوزّع بين موقفين متعارضين، موقف أقرب إلى المحافظة قد يتطوّر لدى البعض إلى الانغلاق، وموقف أقرب إلى الانفتاح قد يتطوّر لدى البعض إلى الانسلاخ والإنبات عن الذات. وكما سبقت الإشارة إليه من قبل، فإن الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات يقتضي التمسّك بموقف وسطي يُوازن بين المحافظة من جانب وبين الانفتاح من جانب آخر.

إن التداخل بين الحضارات والثقافات غدَا اليوم من لوازم الحياة، وإن مما يساعد على التعامل الإيجابي القائم على الإثراء المتبادل هو أن تتوصّل كل أمة بشكل حرّ بعيد عن التأثير الخارجي إلى تحديد نمط التعامل الثقافي والحضاري الذي تراه مناسبا لها ومحققا لمعادلة المحافظة والانفتاح، وليس هناك في هذا الباب صيغة جاهزة يجب أن تُفرَض ويتّبعها الجميع.

إن الجدل القائم في العالم الإسلامي بين دعاة المحافظة ودعاة الاستغراب ينبغي أن يحُسم من خلال الحوار الفكري الهادئ البعيد عن الإقصاء والتهميش، وإن مما يساعد على نجاح هذا الحوار هو أن يكون حوارا وطنيا بعيدا عن التدخل والوصاية الخارجية، وهو ما نراه حاصلا مع الأسف في التدخل الغربي الذي يريد أن ينتصر إلى تيار التغريب على تيار المحافظة بأسلوب من التحيّز الذي لا يحترم الموضوعية وحرية الشعوب في تحديد اختياراتها.

إن التدخل الغربي المنحاز في معركة الهوية التي تشهدها الدول النامية ومنها دول العالم الإسلامي، لن يؤدّي مع الأسف إلى ترجيح كفة الانفتاح وإنما ربما سيساهم في تطوير نزعة الانغلاق، وهو ما لا يحقق مصلحة هذه الشعوب ولا مصلحة الغرب نفسه، إلا إذا كان هدف الغرب هو تدعيم عوامل التصدّع الداخلي لدى هذه الأمم ليسهّل التحكم فيها والسيطرة عليها.

وإن مما يُدعّم الإعتقاد باختلال موازين العدل في النظرة للآخر لدى الغرب، هو ما نراه من المواقف المنحازة للقضايا التي تستوجب الموازنات السياسية وغيرها الوقوف فيها بموقف خاصّ، كم نرى في الغرب من المدافعين بقوة مثلا عن انتهاك حقوق سكان منطقة "التبت" في الصين، في حين نرى الموقف مختلفا تمام الإختلاف، عند كثير من هؤلاء المدافعين، عندما يتعلق الأمر بمظلمة الاحتلال التي يعاني منها الفلسطينيون في فلسطين. وكم نرى من المناهضين للتميّز الثقافي لأقليات هنا وهناك، ولكن عندما يتعلق الأمر بالأقليات الإسلامية نرى التأكيد على الاندماج أكثر من الحديث عن الحقّ بالتمسك بالهوية الثقافية المتميزة لهم.

د ــ الجهل بالآخر:

إن من عوائق التواصل الحضاري بين الشعوب والأمم، الجهل القائم بثقافة الآخر وبحضارته، ومن المفارقات الحاصلة اليوم، أنه في عصر تطورت فيه وسائل الإعلام ووسائط الثقافة تطورا هائلا يسمح بالتعارف المتبادل، يستمر هذا الجهل بالآخر.

إن عدم إدراك ما عند الآخر من الخصوصيات والمكاسب الحضارية، يسبّب التفريط في جانبين:

الأول: هو عدم الإستفادة من رصيد الآخر بما يمكن أن يكون عامل إثراء مفيد.

الثاني: محاكمة ثقافة الآخر وحضارته إلى نظرة مُنتزعة من واقع مختلف وقائمة على منطلقات مختلفة لا يمكن تطبيقها على تلك الثقافة وتلك الحضارة.

يقول جان بيار ورنياي في كتابه عن عولمة الثقافة: (قد تبدو لنا حركة الاخرين غير مفهومة، بسبب أننا لا نملك المعطيات التي يبنون عليها حساباتهم .)

وإن من الصعوبات التي تعترض الموقف الغربي من الإسلام مثلا وتجعل الحوار مغلوطا من بدايته، وذلك في مجال بحث العلاقة مع الدين في المجتمع، هو تطبيق نفس المنهج الذي يتعامل به الفكر الغربي مع المسيحية،

على الإسلام. ولنأخذ على ذلك مثلا يتصل بمبدأ العلمانية، والتي يمكن أن نعرّفها ببساطة أنها فصل الدين عن التدخل في شؤون السياسة وتنظيم المجتمع، واعتبار التديّن شأنا فرديا لا ينبغي أن يكون له سلطانا اجتماعيا في حياة الناس. لا شكّ أن هذا الموقف الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية في عمومها، كان في أساسه نتيجة للتجربة التاريخية للغرب مع المسيحية، ولا يمكن اعتبار هذه التجربة وما أدّت إليه قانونا عاما يجب تطبيقه على كل دين وفي أيّ واقع اجتماعي. ويكفي أن نشير في هذا الجانب إلى الفرق الجوهري في نظرة الإسلام إلى السلطة السياسية في المجتمع مقارنة مع ما كانت تؤمن به وتمارسه الكنيسة عندما حكمت أوروبا في العصور السابقة، فالإسلام مثلا قرّر مبدأ اختيار الحاكم من الشعب واعتبر أن شرعيته تعود لاختياره من قبل الناس وليس لسلطة دينية يحتكرها لنفسه، وهذا فرق جوهري يجب الوقوف عنده عندما نبحث العلاقة بين الإسلام والسياسية.

وإن مما يزيد الأمر تعقيدا ويؤخّر من عملية التواصل الإيجابي في مجال الحوار الحضاري بين الإسلام والغرب، أن المسألة لا تقتصر على الجهل بالآخر، وإنما هناك أيضا صورة نمطية سلبية تُقدّم في الغرب عن الإسلام والمسلمين، وهذا من شأنه أن يحجب الوجه الحقيقي للإسلام ويؤثّر على طبيعة التعامل معه. وإنه من العدل أن نقول أيضا، أن الصّورة التي تُقدّم عن الغرب أحيانا من قبل بعض المسلمين، فيها أيضا من قلّة الموضوعية ما لا يعطي حق الحضارة الغربية فيما لها من مكاسب وإنجازات.

إن تخطّي هذه الإشكالية المتعلقة بالجهل بالآخر تحتاج إلى جهود كبيرة في مجالات متعدّدة، ولعلّ من أهمّ المجالات التي يجب أن تتجه إليها العناية، مجالي التعليم والإعلام.

إن التعليم هو الذي يتولّى غرس المفاهيم والمبادئ عند الناشئة منذ نعومة أظفارهم، وكلما كان الأفق الحضاري والثقافي الذي ينطلق منه الدّارس أفقا واسعا ومنفتحا، كلما ساعد ذلك على الانفتاح والنظرة الموضوعية للثقافات الأخرى. ومن الصعوبات الذي تُثار في هذا المجال في بعض الدول الغربية، أن الحياد العلماني يقتضي عدم تدريس الأديان، وبالتالي لا تتوفر للتلاميذ الفرصة لمعرفة شيئا عن هذا الموضوع، اللهم إلا بعض المعلومات التاريخية العامة الذي لا تتعرض غالبا إلى العقائد والمبادئ. وأمام الامتزاج الكبير الذي تعرفه اليوم المجتمعات الغربية الحديثة بين مجموعات عرقية ودينية متعدّدة، بدأت بعض الأصوات تنادي بضرورة

إتاحة الفرصة من ضمن برامج التعليم إلى ما يساهم في التعريف بالأديان والثقافات المختلفة.

ولا يقِلّ دور الإعلام أهمية في هذا المجال عن دور التعليم، إذ أن الإعلام له من الانتشار والقدرة على التأثير ما لا يخفى على أحد، فإذا التزم الإعلام بالموضوعية واجتهد في نبذ التحيّز قدر الإمكان فإنه بإمكانه أن يؤثّر تأثيرا إيجابيا في اتجاه التقارب والانفتاح الثقافي والحضاري.

ولقد أدركت منظمة اليونسكو الحاجة إلى ضرورة التواصل بين الثقافات والحضارات، وأن ذلك يحتاج إلى جهود في مجال تغيير الصورة السّلبية عن الآخر، فقامت بإعداد دراسة بالتعاون مع عدد من الباحثين والمربين، تهدف إلى وضع اليد على الصعوبات التي تعرقل هذا التواصل، ومن ثمّ وضع البرامج التعليمية والثقافية المساعدة على مجاوزة هذه الصعوبات.[9]

هـ ـ دور اللّغة والدين في الحفاظ على الخصوصية الثقافية:

إن التواصل الحضاري المُجدي كما أوضحنا يستلزم الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية المتميزة، إذ أن الإنسان الذي يكون واثقا بشخصيته هو الأقدر على أن يتفاعل مع غيره دون خوف أو عقدة نقص.

ومن أهمّ ما يساعد على تثبيت الهوية المتميزة، العناية باللّغة، لأنه لا يمكننا أن نفصل بين الثقافة واللّغة من الاتصال الوثيق. ومن هنا فإن تهميش اللغات الوطنية وإضعافها يؤدّي إلى زعزعة الثقافة المرتبطة بها. وهذا الأمر يطرح بدوره كذلك مشكلة هيمنة بعض اللغات العالمية وأساسا اللغة الإنكليزية على حساب اللغات الأخرى، مما يساهم من جانب آخر في تكريس عدم التوازن الثقافي. لا شك أن انتشار اللغة الإنكليزية يعود إلى عوامل موضوعية متصلة بالتفوق العلمي والتقني والثقافي لأمريكا، ولكن ذلك لا يمنع من المحافظة على التعدد اللغوي الذي اعتبره الإسلام من الآيات الدالة على عظمة الخالق الذي يقول سبحانه: { ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم، إن في ذلك لآيات للعالمين } الروم آية 22.

وأما الاهتمام بالبُعد الديني العقائدي فهو من أهمّ العوامل المساعدة على التمسّك بالخصوصية الثقافية الحضارية، وإذا كانت الثقافة، على حدّ تعبير ورنياي، هي البوصلة الهادية لأي مجتمع والتي بدونها لا يدرك إلى أيّ

[9] Enqête internationale sur l'enseignement du dialogue inter religieux l'UNESCO

وجهة يتّجه، فإن الدين يمثّل عقارب هذه البوصلة التي بدونها لا يمكن أن نستفيد من البوصلة أصلا.

إن القيم الدينية هي التي تمثل الحصانة أمام خطر الاستلاب الثقافي، نعم يجب أن نُفهم هذه القيم في سياق من الانفتاح بعيدا عن التحجر والانغلاق، ولكن لابدّ من أسس هادية ترسم معالم الشخصية الحضارية للفرد والأمة، وإن الناظر إلى التراث الحضاري الموروث لأي أمة، يدرك بوضوح أثر الدين في ذلك التراث.

ومن هنا فإن بعض المفكرين الغربيين يحذرون من هيمنة "الفكر الأوحد" (Pensee unique) ، الذي يمجّد الليبرالية الاقتصادية ويُبعد كل فكر معارض لقيمها، وأنه كما يقول ورنياي: (إن ضعف بعض المؤسسات الوسيطة في المجتمعات المصنّعة، مثل الديانات الكبرى الرسمية والمدرسة والجامعة والأسرة في مواجهة وسائل الإعلام ــ المروّجة للفكر الأوحد ــ أمر يدعو إلى القلق.)

هكذا يتبين لنا أن المحافظة على الخصوصية الثقافية والانتماء الحضاري المتميز هو عامل مُهمّ في تيسير الحوار بين الحضارات من منطلق الثقة بالذات والقدرة على العطاء، وإن تحقيق ذلك يحتاج إلى إيمان بضرورة التنوّع كسنّة عامة يجب الحفاظ عليها، وكما يقول القرآن الكريم وهو يسجّل هذه السنة:

{ ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون. } المائدة آية 48.

وقال تعالى كذلك:

{ ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم... } هود الآيتان 118 و 119.